النمو السكاني وتأثيره على مدينة انواكشوط

زينب الملقبة النوهة بنت محمد
قسم الجغرافيا

المقدمة:

لقد أدى النمو السكاني المذهل الذي عرفته وما زالت تعرفه معظم عواصم البلدان السائرة في طريق النمو، ومدنها الكبرى، والذي بلغ ذروته في السنوات الأخيرة، إلى مشاكل السكن، وتدهور الإطار الحياتي في كثير من أحيائها وخاصة الضاحوية منها. كما أدى إلى اختلال العلاقة الوظيفية في المدن، بين المركز والمحيط. فأصبحت المدينة عاجزة عن توفير الاحتياجات اللازمة لسكانها، من سكن لائق، وتجهيزات، ومتطلبات ضرورية لتنمية مستوى الحياة.

وتتدرج الدول العربية في صياغ هذه الدول السائرة في طريق النمو، حيث ساهمت حركات الهجرة الداخلية (النزوح من الريف إلى المدن) بنصيب هام في النمو الديمغرافي الحضري للمدينة. ففي المغرب وصلت نسبة النزوح للفترة ما بين (1971– 1982) إلى 39 %، كما أن نصف سكان القاهرة ولدوا خارجها.

وقد كانت العاصمة انواكشوط في مقدمة المدن التي أصبحت مثقلة بالسكان، دون أن تكون التهيئة الحضرية قد عرفت طريقها إليها، مما أضاف تعقيدات جديدة إلى واقع المدينة الذي لم يضع أصحابه في عين الاعتبار انعكاسات النمو المستقبلي للسكان. والذي أدى إلى ظهور أشكال من التوسع العشوائي لم تكن مألوفة لدى سكان المدينة، وما يزيد المشكلة تعقيدا هو استمرار ظاهرة استهلاك المجال عشوائيا والذي لم يراع فيه اختيار المواضع الملائمة ولا المجال المهيأ للتعمير، إضافة إلى صعوبة إيجاد الحلول الناجعة والعملية لها.

لذا أضحت قضية تنظيم استهلاك المجال الحضري للمدينة وإيجاد توافق بين عناصر المجال الطبيعية والبشرية من أهم القضايا، التي تواجه المختصين في التهيئة الحضرية لتسارع وتيرة النمو السكاني، وما ترتب عن ذلك من توسع في المحيط العمراني، الذي ما فتئ يتزايد يوما بعد يوم وبطريقة عشوائية وغير منتظمة.

أولا: النمو السكاني وخصائصه

1- النمو السكاني

يعد النمو السكاني في العالم أبرز الظاهرات الديمغرافية المميزة في العصر الحديث، حيث يمثل تحديا هاما للبشرية وخاصة بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد على معدل التزايد في التنمية الاقتصادية بها، وعلى إمكانيات توفير الغذاء لسكانها في ظل الظروف الراهنة[1].

لقد أصبحت انواكشوط بعد أربعين سنة فقط من إنشائها أهم مدينة في البلاد سواء من الناحية الديمغرافية أو من الناحية السياسية، وهذا التركيز الكبير الذي لا يعتمد على موارد محلية، يبرز التحول العميق للمجتمع الموريتاني البدوي الذي أصبح ما يقارب ربعه اليوم يقيم بهذه المدينة.

1-1 مراحل النمو السكاني:

يمثل النمو السكاني الملحوظ في موريتانيا تحولا عميقا في المجتمع الموريتاني عموما ومدينة انواكشوط خصوصا وذلك لأسباب اقتصادية و سياسية واجتماعية، ونتيجة لذلك صارت انواكشوط اليوم مكان تشكل المجتمع وتأسيس الأمة.[2]

---

[1] د. فتحي محمد أبو عيانة، "جغرافية السكان أسس وتطبيقات"، جامعة الإسكندرية. سنة 1999، ص 35

[2] وكالة التنمية الحضرية المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية لمدينة انواكشوط أفق 2010 و 2020 انواكشوط 2003.

وقد حير كل المخططين نموها السريع، إذ تطورت من بلدة ريفية صغيرة يقطنها حوالي 2000 ساكن سنة 1955 إلى مدينة تضم 134.704 ساكنا سنة 1977.[1]

وفي سنة 1980 قدر عدد سكان المدينة بحوالي (200.000 نسمة)، ولعل أهم أسباب هذا التفاوت في التغيرات هو تجاهل المخططين والممولين الفرنسيين الأوائل للحجم السكاني ليصبح ذلك مبررا لتقليل النفقات لإنشاء البني التحتية اللازمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت موجة الجفاف التي ضربت البلاد خلال العقدين الأخيرين عاملا آخر وسببا أيضا في الزيادة المفرطة لسكان انواكشوط[2]،

ولقد ظل عدد السكان في تزايد مستمر حتى وصل (393.325 نسمة) حسب إحصاء السكان سنة 1988، ثم إلى (611.883 نسمة) سنة 2000. ورغم تباطؤ النمو تواصل تأثير الهجرة الريفية على المدينة التي تحتضن اليوم ربع مجموع سكان البلد وهو ما يقارب نصف السكان الحضريين. وخلال العقود الأربعة الماضية (1960– 2000) تضاعف عدد سكان انواكشوط 122 مرة تقريبا، وقد عرف خلال هذه الفترة متوسط نمو يقارب بـ 9,13 ويشمل هذا التطور فترات مختلفة جدا.

إن الانفجار السكاني في السنوات الأولى من الاستقلال يعكس قلة السكان في العاصمة الجديدة (وهو النمو الذي شهدته الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء عند استقلالها).

---

[1] دليل إحصاء السكان والمساكن (1977)، إدارة الإحصاء الوطني.

[2] محمد لمين ولد عبد الله، الآثار الاجتماعية والثقافية لظاهرة النمو الحضري في مدينة انواكشوط، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، القاهرة، ص 69

تضاعف سكان انواكشوط أربع مرات في الفترة ما بين 1975 و 1990 حيث ارتفع العدد من 135.000 إلى 420.000 وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي مدهشة (تبلغ 8%) إذ ما قورنت بمدن داكار، باماكو، وكونا كري التي شهدت في نفس الفترة نسبة نمو تتراوح ما بين 4 إلى 5% وهي نسب اعتبرت كبيرة.

كل هذا يؤكد أن التطور السكاني لمدينة انواكشوط فاق توقعات كل المراقبين كما جسد إلى حد بعيد الصعوبات المستقبلية خصوصا نمو الأحياء المحيطة بالمدينة.

وتجدر الإشارة إلى أن بداية هذه الفترة تميزت بالتأثير السيئ والبالغ للجفاف الذي ضرب بلدان الساحل بداية السبعينات.

لوحظ تباطؤ في النمو بداية السبعينات يتناسب وانخفاض الهجرة في اتجاه العاصمة انواكشوط، وقد أكد إحصاء سنة 2000 ذلك، حيث نسبة النمو المسجلة في الفترة ما بين 1988 – 2000 لم تتجاوز 3.75%.[1]

1-1-1 نمو ديمغرافي هام نسبيا في النصف الأول من الستينات 1961–1964:

لقد مرت مدينة انواكشوط منذ سنة 1961 إلى حدود الفترة 1964 بنمو ديمغرافي هام، حيث تضاعف عدد السكان مرة واحدة خلال ثلاث سنوات لينتقل من (5800 نسمة) سنة 1961 ليصل إلى(2387نسمة) سنة 1964، أي بزيادة 6587 نسمة، وهو ما يمثل نسبة تطور تقدر ب 113,56 %[2]، هذا النسق المذهل للنمو الديمغرافي يفسر باستقطاب المدينة لعمال القطاع الإداري وأسرهم، إضافة إلى

---

[1] وكالة التنمية الحضرية، المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية مرجع سبق ذكره. ص 16.

[2] زين العابدين ولد سيداتي، الانشطة التجارية والتوسع الحضري والتنظيم المجالي لمدينة انواكشوط، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا. فرع التهيئة العمرانية ص51

المهتمين بالسياسة، هذا إلى جانب تدفق الهجرة ونزوح السكان من داخل البلاد والمناطق المجاورة سعيا لامتلاكهم قطع أرضية لاسيما وإن المدينة حديثة التعمير والدولة تقسم هذه الأراضي بسخاء.

1-1-2 تراجع واستقرار نسبي إلى حدود نهاية الستينيات 1965-1969:

تميزت هذه الفترة بتراجع نسبي في نسبة النمو حيث انتقل العدد السكاني الإجمالي للمدينة من 17500نسمة سنة 1965 إلى 20.845نسمة سنة 1969 أي بزيادة قدرها 3345نسمة لمدة أربع سنوات أي بنسبة تطور تقدر بـ 19,11 %،[1] ويرجع سبب هذا التراجع إلى عدة عوامل أهمها تراجع تيارات الهجرة وخاصة عودة عدد هام من العائلات المهاجرة في بداية الستينيات إلى أماكنهم الأصلية بعد تراجع فترة الجفاف، بتهاطل كميات معتبرة من الأمطار خلال هذه الفترة وبالتحديد في سنة 1966، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي حدثت في نفس السنة والتي أسفرت عن هجرة مضادة، كل ذلك أدى إلى انخفاض عدد السكان الذين استقطبتهم المدينة سابقا، مع أنه مع نهاية الستينات وبداية السبعينات فترة استفحال الجفاف ستشهد المدينة مرحلة جديدة من النمو الديموغرافي.

1-1-3 مرحلة انطلاق الانفجار السكاني:

لقد تعرضت موريتانيا عموما في أواخر الستينيات من القرن الماضي إلى جفاف حاد حيث تناقصت كميات الأمطار عن متوسطها السنوي 326,2 ملم سنة 1967 إلى 162,8 ملم سنة 1968.[2]

---

[1] زين العابدين ولد سيداتي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] لالة بنت سيد الأمين، "الهجرة الداخلية لمدينة انواكشوط، دراسة حالة حي عرفات"، دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، السنة الجامعية 1999 - 2000، الرباط، ص 18.

حيث مرت البلاد بظروف قاسية نتج عنها تراجع الزراعة الموسمية المعتمدة على التساقطات، وهلكت المواشي التي يرتكز عليها الاقتصاد الريفي، مما جعل فئات عريضة من السكان تعاني من مخلفات هذا الجفاف الذي أدى إلى اختلال التوازن بين الريف والحضر، فما إن وصلت سنة 1973 حتى عادت الزيادة في المدينة إلى عهد بداية الستينيات، إلا أن هذه الزيادة السكانية تختلف عن سابقتها في التركيب العمري فإن كانت الأولى شملت أكبر عدد من النشطين فإنها في هذه المرة شملت أفواجا من الرضع والشيوخ هربا من تأثير المجاعة، فقد كانت الأسرة تنتقل بكل أفرادها لأن الظروف فرضت ذلك. وبالتالي شهدت هذه الفترة نموا ديمغرافيا عظيما.

الجدول(01): تطور سكان مدينة انواكشوط للفترة من (1961- 2008)

السنوات	عدد السكان	نوع التعداد
1961	5800	تقديري
1964	12387	–
1965	17500	–
1969	20845	–
1977	134704	حقيقي
1988	393325	–
2000	611883	–
2005	735544	تقديري
2008	824435	–

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

الشكل(01): تطور سكان مدينة انواكشوط للفترة من (1961- 2008)

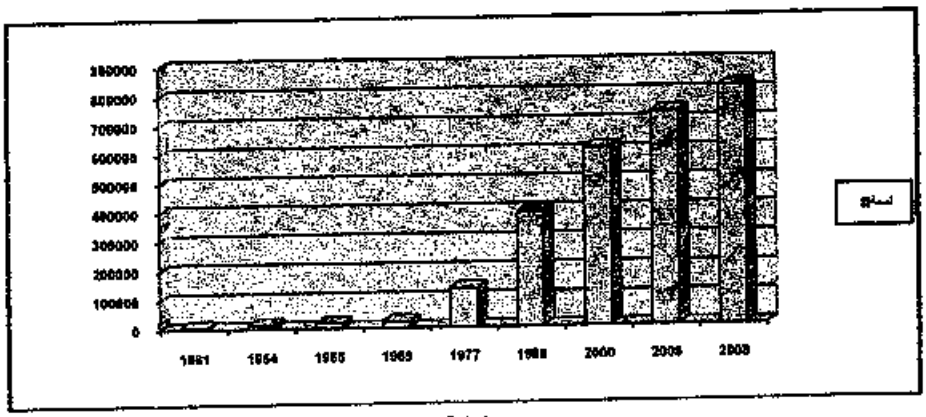

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (01)

ففي نهاية الفترة الأولى 1977 بلغ عدد السكان(134704نسمة)[1] أي بزيادة تجاوزت 113نسمة للفترة الفاصلة بين 1969 و1977، أما الزيادة السنوية للسكان فقد بلغت في تلك السنة أكثر من 14نسمة/السنة، وترجع هذه الزيادة إلى الأسباب السابقة الذكر، وعلى الرغم من كل هذا فقد عرفت البلاد خلال هذه الفترة وخصوصا في السنوات الموالية 74 – 1975 انتعاشا اقتصاديا تمثل في التحسن النسبي لكمية الأمطار واستصدار عملة وطنية، وتأميم شركة الحديد والمناجم، مما خلق مراكز جذب جديدة تخفف من شدة الوطأة نسبيا على العاصمة[2]، ولكن كل هذا لم يوقف الهجرة نحو مدينة انواكشوط، لأن المواطن أصبح يبحث عن مصادر جديدة أضمن من الزراعة والرعي.

إضافة إلى ذلك أن مدينة انواكشوط تحتضن في هذه الفترة معظم المؤسسات التعليمية العامة والفنية بما فيها الثانويات ومدرسة تكوين المعلمين، والإدارة... فهي تنفرد عن سائر المدن الأخرى .

أما الفترة الثانية، من 1977 إلى غاية 2000 التي قدر عدد السكان بها بـ (611.883 نسمة) بزيادة مطلقة للسكان وصلت إلى (468.491) نسمة لنفس الفترة وبزيادة سنوية تجاوزت (20369) نسمة/السنة.

إن ظاهرة النمو الديمغرافي بمدينة انواكشوط لم تكن منتظمة، فهي تتغير من فترة إلى أخرى، وهي تتأثر بعوامل مباشرة مثل النمو غير الطبيعي المتمثل في الهجرة

---

[1] زين العابدين ولد سيدات، مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع، ص 53.

والنمو الطبيعي الناتج عن المواليد و الوفيات، إضافة إلى عوامل غير مباشرة ولكنها تعتبر المحرك الأساسي للعوامل المباشرة ونقصد بذلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد.

2-1 الزيادة الطبيعية ودورها في نمو السكان

تعد نظرية الانتقال الديمغرافي من أبرز المظاهر المرتبطة بدراسة السكان، وهي باختصار تمثل العلاقة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات وما تنتجه من مؤثرات ديمغرافية تنعكس على معدل النمو السكاني في المجتمع.

هذه الخصائص الديناميكية أوردها الدكتور صفوح الأخرس بقوله : "يعرف التغيير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان بالحركة، والحركة السكانية حصيلة عوامل ثلاثة هي: الولادات، الوفيات والهجرة، وتتجدد المجتمعات تبعا لهذه العوامل".[1]

1-2-1 الولادات:

رغم أن انخفاض الولادات يعتبر اليوم من أهم الأحداث الديمغرافية التي يشهدها العالم منذ سنوات عديدة. ورغم أن أغلب التجمعات الحضرية ببلدان العالم الثالث قد تأثرت بهذه الظاهرة العالمية فإن نسبة الولادات بمدينة انواكشوط لا تزال مرتفعة جدا، حيث وصلت حسب تقديرات مكتب الإحصاء لسنة 1993 نسبة الخام للولادات (35,4 ‰) في حين كانت تقدر في منتصف الثمانينات بـ (47 ‰) وهي أعلى نسبة سجلت، وبعد ذلك بدأت النسبة تنخفض حيث بلغت سنة 1996 (21,5 ‰).

---

[1] د. صفوح الأخرس، "علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1980، ص 135.

إلا أن الحقيقة الهامة هي أن عدد المواليد في مدينة انواكشوط يصل في المتوسط إلى نحو (28 %) في حين أن هذا التراجع الذي سجلته نسبة الولادات بنواكشوط يبقى محدودا.

الجدول رقم (02): توزيع الولادات في مدينة انواكشوط حسب فئات أعمار الأمهات والجنس خلال 12 شهر الأخيرة سنة 1988.

الفئات العمرية	ذكور	النسبة المئوية للذكور %	الإناث	النسبة المئوية للإناث %	المجموع
19 – 15	2448	11,14	2488	11,83	4936
24 – 20	5187	23,60	6144	24,46	10331
29 – 25	5889	26,80	4904	23,32	10793
34 – 30	4286	19,50	4390	20,87	8676
39 – 35	2622	11,93	2585	12,29	5207
44 – 40	1009	4,59	1023	4,86	2032
49 – 45	365	1,66	322	1,53	678

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، دليل إحصاء السكان والمساكن 1988.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن الفئة ما بين (15–29سنة) ترتفع فيها نسبة الولادة وذلك راجع إلى أن نسبة الخصوبة لدى هذه الفئة مرتفعة، بينما تبدأ في التناقص عند الفئة (39–43سنة). وذلك ناتج عن أن فترة الإنجاب تبدأ في التناقص عند هذه الفئة حتى نهاية فترة الخصوبة.

1-2-2 الوفيات:

حسب مصلحة الإحصاء الوطني فإنه خلال سنة 1993 بلغت نسبة الوفيات المسجلة بمدينة انواكشوط، 29‰[1]، ويمكن الاطمئنان إلى التقديرات القائلة بأن نسبة الوفيات أكثر انخفاضا بانواكشوط منها في باقي المدن الأخرى نظرا للتركيب العمري والنوعي لسكان العاصمة انواكشوط ويمكن القول أن نسبة الوفيات تجد تفسيرها في نسبة ارتفاع الوفيات بين الأطفال في السنة الأولى حيث تبلغ هذه النسبة 170‰، بينما ترتفع في أحياء الانتظار (الكبة*، الكزرة*) في انواكشوط فتصل إلى 252‰[2] وهذه النسبة المرتفعة ربما تكون مدعاة للريبة بيد أنها ليست مستعدة في ظل الظروف الصحية والاقتصادية التي تعيش فيها نسبة 44,3% من سكان انواكشوط.

واليوم تشهد نسبة النمو الطبيعي بنواكشوط تغيرا من سنة إلى أخرى، إذ أن تطورها يبدو في تزايد ويبقى دائما في ارتفاع، ففي بداية الستينات قدرت نسبة النمو الطبيعي لسكان المدينة بـ 1,7 % وخلال سنة 1965 ارتفع إلى 2,17 % وبدأ في الارتفاع إلى أن وصل 2,5 % سنة 1978[3]، لكنها واصلت الارتفاع أيضا لتصل إلى أكثر من 3,3 % خلال التسعينات و يرجع هذا الارتفاع نتيجة للتراجع المحسوس للوفيات وبقاء نسبة الولادات مرتفعة جدا.

---

[1] المكتب الوطني للإحصاء، دليل الإحصاء السنوي مسح 1993.

* الكبة: اسم محلي يعني "رمي الأشياء الغير صالحة للاستعمال".

* الكزرة: اسم محلي يدل باللهجة الحسانية على شيء تم أخذه بعدم رغبة من المأخوذ منه

[2] محمد بباه محمد ناصر، "مدينة انواكشوط، دراسة في الجغرافيا الحضرية"، رسالة ماجستير في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، ص 63.

[3] المحبوبي ميدي عبد الله، الهجرات الداخلية إلى مدينة انواكشوط، رسالة ماجستير جامعة الملك سعود ،الرياض 1984، ص 52.

ومهما يكن فكل الأرقام والنسب تجعلنا نقر بأن مدينة انواكشوط لا تزال إلى اليوم تمر بمرحلة الانفجار الديمغرافي، وهي لم تصل بعد إلى مرحلة الانتقال الديمغرافي التي بدأت تعرفها أغلب عواصم العالم الثالث.

هذا النسق المتزايد والمتسارع للنمو الطبيعي من الأكيد أنه سيؤثر على نسبة النمو الديمغرافي.

1-2-3- الهجرة وأثرها على نمو السكان:

تعد الهجرة عنصرا رئيسيا من عناصر الدراسة السكانية، ذلك لأنها فيما عدا الزيادة الطبيعية تعد المصدر الوحيد لتغير حجم السكان[1].

وتعرف الهجرة بأنها حركة انتقال السكان من مكان الأصل إلى مكان الوصول، أي أنها تشمل التغيرات في مكان السكن والإقامة الاعتيادي إلى مكان آخر مختلف[2].

ويظهر دور الهجرة بارزا في نمو سكان المدن وخاصة العواصم منها نظرا لما تتمتع به من عوامل جذب، ولعل مدينة انواكشوط مثالا للعواصم حديثة النشأة التي لعبت الهجرة الداخلية إليها أكبر دور في نموها، فقد أدت موجات الجفاف الحاد التي أصابت البلاد منذ أواخر عقد الستينات إلى زيادة عوامل الطرد المختلفة من المناطق البدوية والريفية، إذ عملت المصائب الناجمة عن ظروف الجفاف والمضاعفات الاقتصادية الناتجة عن حرب الصحراء (سنة 1975) في أن تلجأ أعداد متزايدة من المهاجرين إلى ترك مواطنهم الأصلية والنزوح نحو مدينة

---

[1] د. فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق ص 51.

[2] بشير مقيس، "مدينة وهران دراسة جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية 1982، ص 144.

انواكشوط التي أصبحت منذ إنشائها تتوفر على عوامل جذب أساسية بحكم ما تقوم به من خدمات إدارية واجتماعية واقتصادية.

وفي هذا الإطار فإن انواكشوط تمثل نموذجا صادقا لجذب المهاجرين من مختلف المناطق الداخلية في الوطن الموريتاني، حيث تشير البيانات الإحصائية سنة 1989 إلى أن نسبة السكان غير المولودين في مدينة انواكشوط بلغت نسبتهم 57,79 % من مجموع سكان المدينة[1]، وتهيمن مدينة انواكشوط على تيارات الهجرة الإقليمية بين مختلف مناطق البلاد، فلقد كانت التقديرات الإدارية سنة 1958 تفترض أن عدد سكان انواكشوط سيصل إلى (8000 نسمة) سنة 1970، إلا أن الرقم تجاوز ذلك بكثير وأصبح يتراوح ما بين (35.000 – 40.000 نسمة) بحلول سنة 1970. وقد أصبح نمو العاصمة أسرع عندما استقطبت تلك الأعداد الكبيرة من السكان الذين فقدوا أهم مقومات بقائهم الريفي إثر سنوات الجفاف الذي ضرب البلاد، فقد استأثرت انواكشوط وحدها حسب تعداد 1977 بأكثر من نصف المهاجرين داخل الوطن مكونة بذلك محور الجذب الأول.

الجدول (03): الأسباب الرئيسية للهجرة إلى مدينة انواكشوط سنة 1982.

دوافع الهجرة	النسبة المئوية %
طلب العمل	49.33
من أجل العلاج	8.00
من أجل متابعة الدراسة	1.33
من أجل الحصول على أغراض أخرى	7.50
الجفاف	8.00

1 دليل الإحصاء السنوي 1989، المكتب الوطني للإحصاء، ص 61.

زيارة قريب	9.33
الهروب من التبعية	2.67
مرافقة قريب	5.34
انواكشوط الموطن الأصلي	8.5

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، دليل إحصاء السكان 1988.

الشكل (02): الأسباب الرئيسية للهجرة إلى مدينة انواكشوط سنة 1988

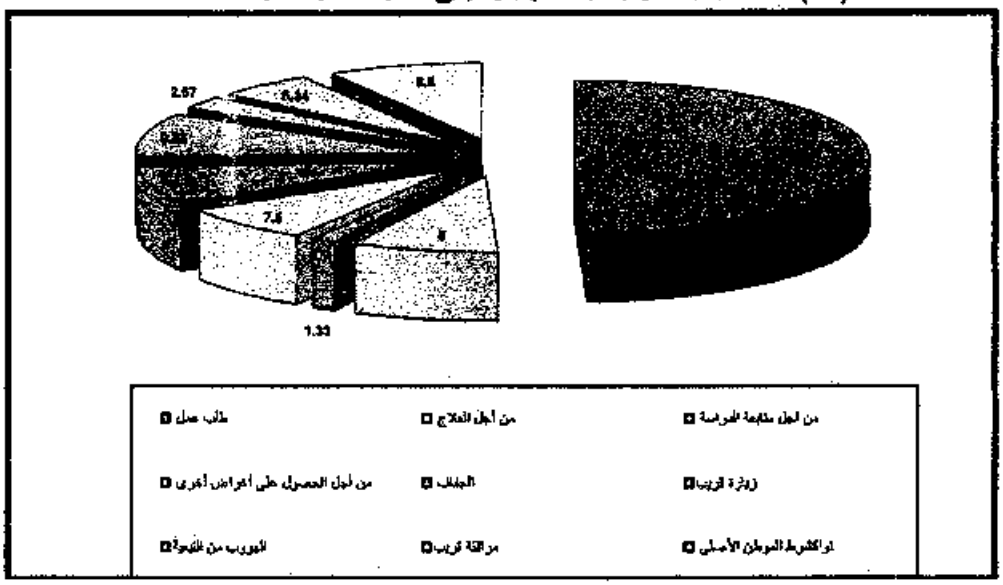

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (03)

الجدول (04): صافي الهجرة الداخلية لمدينة انواكشوط في الفترة (1977-1988).

السنوات	الوافدون	النسبة المئوية	المغادرين	النسبة المئوية	صافي الهجرة/ن	معدل صافي

		للوافدين %		للمغادرين %		الهجرة
1977	87747	75.36	14602 نسمة	12.54	73145	62.82
1988	196750	50.38	132247	30.39	183503	46.99

المصدر: مصفوفات الهجرة لتعداد 1977، 1988، المكتب الوطني للإحصاء.

و يظهر لنا من خلال هذه المعطيات ذلك الدور الذي أصبحت تمثله العاصمة أنواكشوط على المستوى الوطني، فهي بمثابة منطقة الجذب الوحيدة التي تمتص النصيب الأوفر من صافي الهجرة الداخلية، نظرا لدورها الاقتصادي المميز ومكانتها السياسية كعاصمة لهذه البلاد.

كما تعكس هذه المعطيات هشاشة المناطق الداخلية المصدرة لهذه الهجرة والتي غالبا ما تعيش اختلالا على مستوى بنيتها الاقتصادية دفعت في الأخير بأبنائها إلى الهجرة بحثا عن مستويات أفضل من حيث العمل والدخل.

2- خصائص سكان المدينة:

بدأت دراسة الخصائص الديمغرافية لسكان المدن تحظى بأهمية كبيرة لدى دراسة السكان، وذلك للاختلاف الواضح بينها وبين سكان الريف، وقد كان مجال الاهتمام يدور حول دراسة تباين توزيع السكان على رقعة المدينة وضواحيها والتغيرات التي تطرأ على حركة السكان بها.

ويتباين توزيع السكان على رقعة المدينة تباينا كبيرا تبعا لحجم المدينة ووظائفها وموضعها الجغرافي ويمكن القول أن القاعدة العامة في هذا التوزيع هي ارتفاع الكثافة قرب منطقة النواة وانخفاضها بالابتعاد عنه، وليس معدل الهبوط واحدا في

كل الاتجاهات بطبيعة الحال، ذلك لأن السكان يميلون للتركز على امتداد شرايين النقل أو بالقرب منها، وتظل المناطق النائية مخلخلة السكان بصفة عامة.

2-1 التوزيع الجغرافي لسكان المدينة :

نتيجة للنمو السكاني السريع الذي تشهده المنطقة منذ نشأتها، قامت السلطات الموريتانية إلى تغيير حدودها الإدارية، حيث ارتفعت مساحتها من 6600 هكتار سنة 1950 إلى 38581 هكتار سنة 1980.[1]

ومن حيث طبيعة الموقع وضواحيه، فإن الحدود الحالية للمدينة لا تعتمد على عناصر جغرافية طبيعية وإنما تستند على مخطط للتقطيع الإداري وبذلك صارت مدينة انواكشوط على شكل مضلع له قمم تصل الكلم 18 على الطريق الجنوبي (اتجاه روصو) والكلم 13 على الطريق الشرقي المسمى (طريق الأمل) والكلم 12 على طريق أكجوجت.

2-2 توزيع السكان حسب المقاطعات:

- لقد شهد التقطيع الداخلي لمدينة انواكشوط تغيرات جديدة، حيث أنشئت في البداية، خمس دوائر حضرية سنة 1974 ثم أصبحت 9 مقاطعات، يتوزع عليها سكان المدينة، ولا زال هذا التقطيع ساري المفعول[2].

---

[1] وكالة التنمية الحضرية. مرجع، سبق ذكره، ص 16.

[2] وكالة التنمية الحضرية، المخطط التوجيهي للتهيئة الحضرية مرجع سبق ذكره، ص 16.

الجدول (05): توزيع سكان مقاطعات انواكشوط حسب إحصاءات 1988– 2000.

المقاطعات	السكان 1988	النسبة المئوية %	السكان 2000	النسبة المئوية %
تيارت	35971	9.14	50748	8.29
لكصر	71687	18.22	42043	6.58
تفرغ زينة	26586	6.75	42043	6.87
توجنين	74510	18.94	72121	11.78
السبخة	69538	17.67	100961	16.36
الميناء	115033	29.24	82483	13.48
عرفات	×	×	88104	14.39
دار النعيم	×	×	64666	10.56
الرياض	×	×	72121	11.65
المجموع	**393325**	**99.96**	**611883**	**99.96**

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، دليل إحصاء السكان والمساكن، 1988–2000.

وإذا ما قارنا بين توزيع سكان مقاطعات انواكشوط حسب إحصائي 1988 و2000 نلاحظ أنه في سنة 1988 احتلت مقاطعة الميناء أكبر عدد سكان العاصمة وتليها مقاطعة توجنين حيث مثلت مقاطعة الميناء نسبة 29.24 % من سكان العاصمة أي ما يزيد على ربع سكان العاصمة بينما تمثل مقاطعة توجنين نسبة 18.94 % من سكان مدينة انواكشوط بينما تظهر ثلاث مقاطعات جديدة لم تظهر في إحصاء 1988 وهذه المقاطعات هي، مقاطعة عرفات، ودار النعيم، والرياض، حسب

إحصاء 2000 والنتيجة التي يمكن الخروج بها من خلال هذين الجدولين هي أن مساحة العاصمة ثابتة بينما السكان يتزايدون مما ينتج عنه اكتظاظ وخروج عن المجال المحدد للعاصمة.

2-3 توزيع السكان حسب الكثافة :

يتوزع سكان مدينة انواكشوط على 9 مقاطعات وتختلف هذه المقاطعات من حيث حجم السكان، ومن حيث البعد والقرب عن مركز المدينة، وقد أثرت عدة عوامل طبيعية وبشرية في هذا التوزيع، مما أدى إلى اختلاف الكثافة في مقاطعات العاصمة.

2-4 تركيب السكان

2-4-1 التركيب النوعي للسكان:

إن التركيب النوعي في مدينة انواكشوط يعتبر ذا أثر بالغ على خصائص سكان المدينة، حيث يؤثر هذا التركيب على جملة من الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الديمغرافية بحيث يؤثر على المواليد و الوفيات و ينتج عن ذلك تأثير على الخصوبة والزيادة الطبيعية وتصبح الهجرة حساسة في هذا الشأن، لأن التركيب النوعي يرتبط بالفئة النشطة من السكان.

الجدول (06): التوزيع النوعي لسكان مقاطعات انواكشوط لسنة 2000 م.

المقاطعات	الذكور	النسبة المئوية للذكور	الإناث	النسبة المئوية للإناث	المجموع	نسبة النوع لكل 100 امرأة
تيارت	24723	08	26025	8.58	50748	94.99
لكصر	20813	6.73	19458	6.42	40271	106.96

تفرغ زينة	28765	7.37	19278	6.36	42063	118.08
توجنين	35013	11.33	37109	12.24	72121	94.34
السبخة	53061	17.18	47100	15.54	100161	112.65
الميناء	42132	13.64	40351	13.31	82483	104.41
عرفات	43601	14.11	44503	14.68	88104	97.97
دار النعيم	32370	10.48	32296	10.65	64666	100.22
الرياض	34355	11.12	36921	12.18	71286	93.02
المجموع	**308832**	**99.96**	**303051**	**99.96**	**611883**	**101.9**

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، دليل إحصاء السكان 2000.

2-4-2 التركيب العمري للسكان:

لا شك أن للتركيب العمري مؤشرات هامة بالنسبة للمجتمع المدروس من حيث البنية الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية.

إذا كانت النسبة الخام للولادات مرتفعة بانتظام، وإذا كان العمر المرتقب عند الولادة ونسبة الشيوخ ضعيفة، وهي وضعية تنطبق على الهرم السكاني بمدينة انواكشوط، فسكان المدينة يتميزون بالفتوة والشباب واتساع قاعدة الهرم السكاني.

الشكل (03): هرم الأعمار لسكان مدينة انواكشوط 1977.

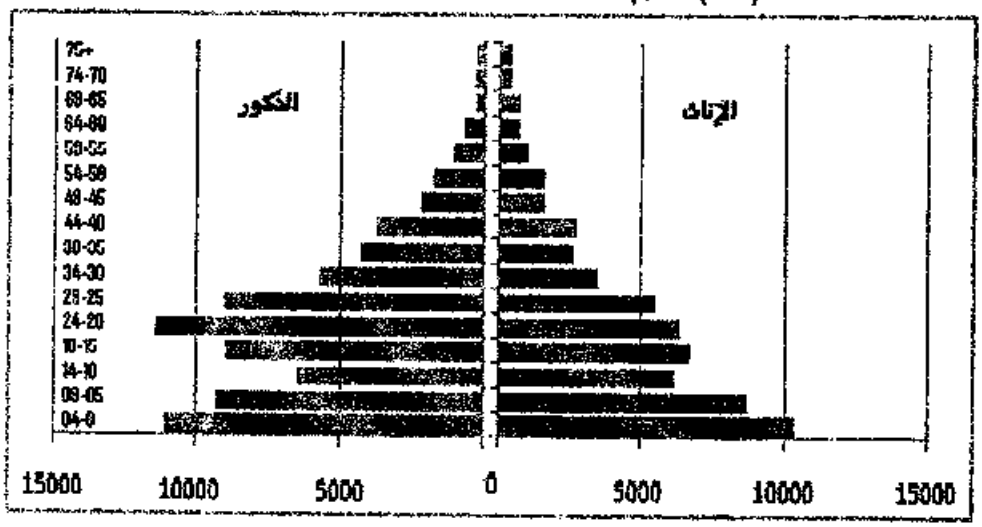

الشكل (04): هرم الأعمار لسكان مدينة انواكشوط 1988.

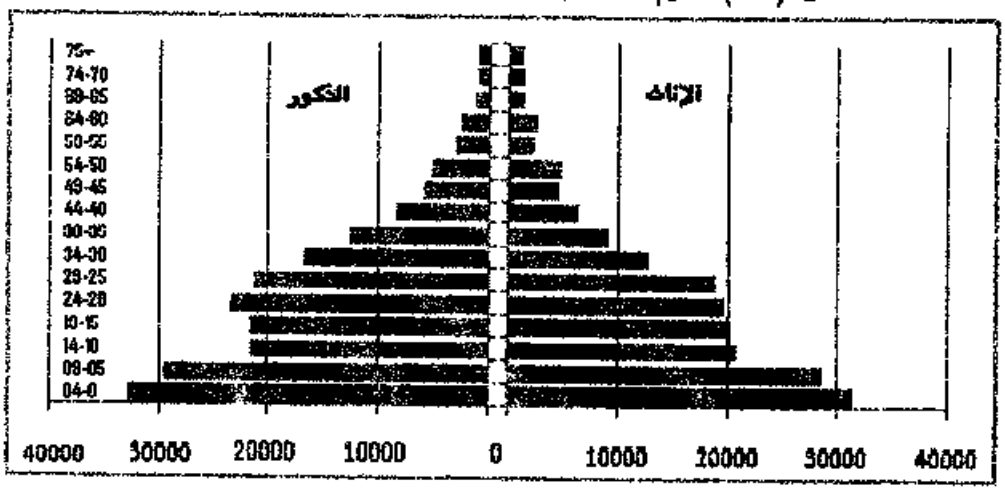

الشكل (05): هرم الأعمار لسكان مدينة انواكشوط 2000.

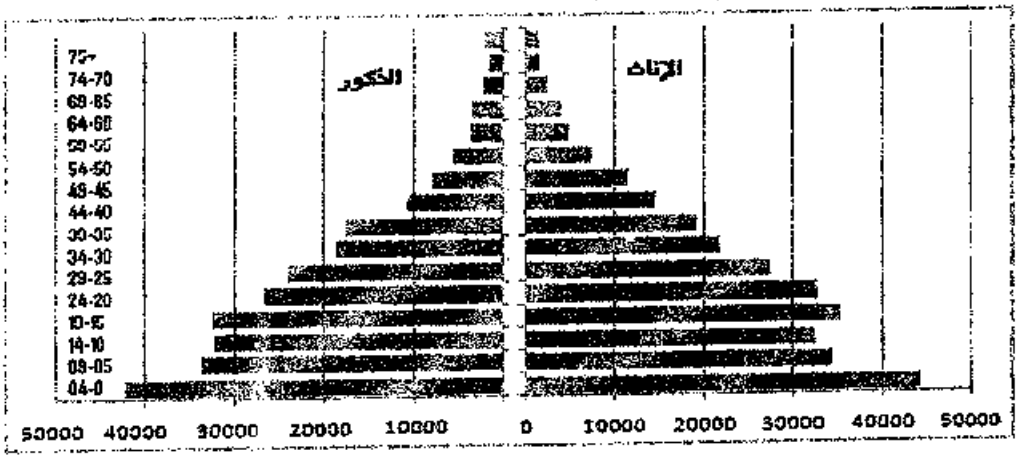

إن التطورات الحاصلة على مستوى هرم السكان بين التعدادات الإحصائية محدودة جدا، فمن خلال المقارنة بين هرمي السكان لتعدادي (1977 و1988) تظهر لنا ملامح السكان في الدول النامية والمتمثلة في فتوة السكان، إذ تظهر قاعدة الهرم عريضة في حين تتناقص مستوياته الأخرى باتجاه القمة مع بروز شذوذ في بعض الفئات في كل من الهرمين.

ونفس القاعدة تتكرر بالنسبة لهرم السكان لسنة 2000 الارتفاع في نسبة الفئات العمرية الصغيرة التي تصل عند الذكور إلى (17.87 %) بينما تبلغ عند الإناث (19.33 %) ويرجع هذا الارتفاع إلى الظروف العامة التي تشهدها البلاد وخصوصا انواكشوط والمتمثلة أساسا في انخفاض الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الرضع، مما ترك أثره على فئات العمر خاصة بين(0–20) سنة، إضافة إلى الدور الذي لعبته الهجرة، كل ذلك ساهم في توفير قاعدة شابة هامة.

2-4-3 التركيب المهني لسكان انواكشوط:

2-4-3-1 السكان النشطون:

لقد قدر عدد النشيطين المشتغلين بمدينة انواكشوط حسب تعداد 1988 بـ (127066) عامل، أي نسبة نشاط تقدر بـ (32.3 %) وهي نسبة هامة نسبيا وتفوق المعدل الوطني والذي قدر بـ (31.42 %) في نفس السنة.[1]

إن حجم اليد العاملة يقدر بحوالي (180022) شخص، نجد من بينهم (127066) شخصا في حالة نشاط فعلي، لذا فإن نسبة النشطين المشتغلين من جملة السكان الذين هم في سن الشغل (20– 59 سنة) تقدر بـ (70.58 %). أما على المستوى الوطني فإن النسبة تبدو أقل أهمية، حيث قدرت بـ (88.27 %) في نفس السنة. ومع ذلك فإن هذه النسبة تبقى محدودة إذا قارنا نسبة المشتغلين بالحجم الإجمالي لسكان المدينة، حيث تسجل (32.3 %)، في حين قدر عدد الناشطين في المدينة سنة 2000 بـ (312505) شخص أي بنسبة 51.07%[2].

---

[1] عبدوتي ولد علي: التخطيط الإقليمي في موريتانيا، دراسة في البعد المكاني للتنمية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا، جامعة الدول العربية، قسم البحوث والدراسات الجغرافية، السنة الجامعية، 1996 – 1997.

[2] سيد أحمد ولد أحمد، "حماية المصايد البحرية من التدهور، دراسة حالة موريتانيا"، مذكرة بحث مقدمة لنيل شهادة ماجستير، في التهيئة الإقليمية، جامعة هواري بومدين، الجزائر 2006–2007، ص 22.

2-4-3-2 توزيع النشطين حسب القطاعات الاقتصادية :

إن بنية مدينة انواكشوط وظروفها المناخية غير مساعدة على نمو القطاع الأول في المنطقة خاصة القطاع الزراعي، هذا إذا ما استثنينا بعض الزراعات السنوية التي لا تحتل من المساحة الإجمالية للمدينة مكانا رحبا، ولا تستوعب من القوة النشطة إلا قليلا.

أما تربية الحيوانات فتكاد تكون معدومة، وما يوجد منها رغم قلته يدخل في النظام التجاري الشخصي.

ويأتي الصيد البحري ليحتل المرتبة الأولى، من هذا القطاع بالرغم من امتناع بعض السكان عن امتهانه فترة طويلة، لعدم خبرتهم به لأنهم في الأصل رعاة لا يعرفون إلا الانتجاع والترحال، إلا أنه نشاط يستقطب مجموعة كبيرة من القوة النشطة من السكان الأفارقة وخصوصا النازحين من دول أخرى ولكن منذ التسعينات أخذ الوضع يتحسن نسبيا بانتشار الوعي بين الشباب العاطلين وتنبههم لهذه المصادر الاقتصادية المهدورة وبالتالي بدأوا يتوجهون إلى العمل بهذا الميدان والانخراط فيه. حيث وصلت نسبة العاملين في هذا القطاع سنة 2000 إلى 10.8% بينما وصلت نسبة العاملين في الزراعة نسبة 0.2% في نفس السنة، وبذا يكون الصيد البحري في المرتبة الأولى في هذا القطاع.

الشكل (06): توزيع النشطين حسب القطاعات الاقتصادية سنة 2000

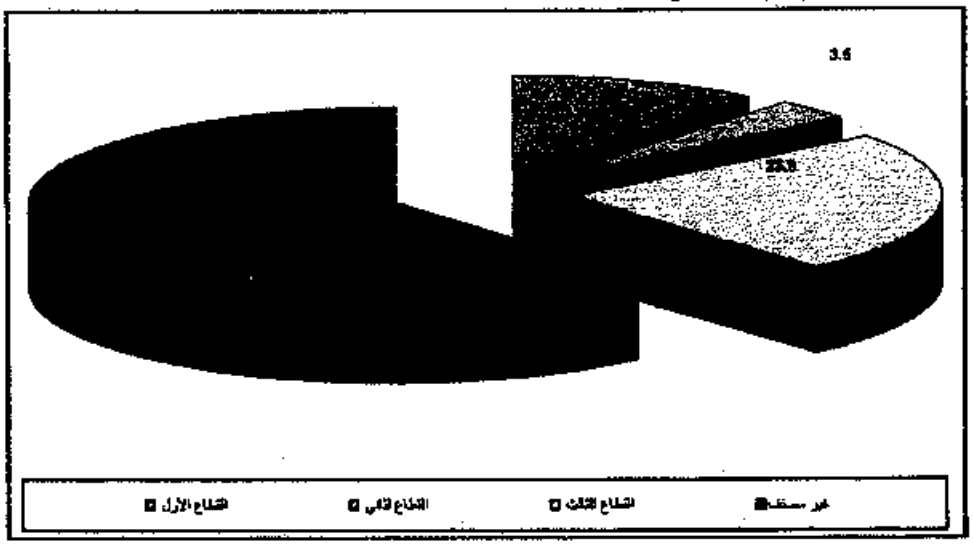

إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات السابق

ثانيا: التجهيزات والخدمات الاجتماعية

1- التجهيزات التعليمية:

إن مدينة نواكشوط هي العاصمة السياسية والإدارية مما جعلها قطب جذب للسكان من مختلف مناطق البلاد أملا فيما توفره من مساعدات غذائية وصحية وتعليم مجانيين.

وتستحوذ مدينة نواكشوط على نسبة 22 % من التعليم الابتدائي في موريتانيا، و40 % من التعليم الثانوي، و100 % من التعليم العالي[1].

وبلغ عدد المؤسسات التعليمية في نواكشوط سنة (1989 م) 65 مؤسسة تعليمية منها 44 مدرسة ابتدائية، 12 ثانوية و 4 مدارس للتكوين الفني والمهني، و4 معاهد عليا، وجامعة واحدة*.

إن هذا التركيز للمؤسسات التعليمية بمستوياتها المختلفة زاد الضغط على العاصمة بسبب توافد الطلاب الذين جاءوا لإكمال دراستهم في المعاهد العليا والفنية والجامعة.

2- التجهيزات الصحية:

تستأثر مدينة نواكشوط في مجال الصحة بقسط كبير من التجهيزات الطبية والأطباء والممرضين، وبذلك يكون توزيع الخدمات الصحية غير متوازن بين العاصمة نواكشوط وباقي الولايات الموريتانية الأخرى.

---

[1] محمد الأمين موسى، "البنية السكانية في مدينة نواكشوط ومشكلاتها"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1989، ص 89.

* أنشئت جامعة نواكشوط بتاريخ 3 سبتمبر 1981، وبها كليتان هما كلية الآداب والعلوم الإنسانية وكلية العلوم القانونية والاقتصادية، وتخرجت أول دفعات هذه الجامعة خلال السنة الدراسية 84- 1985.

فمدينة نواكشوط بها حوالي 30 % من الممرضين ذوي الخبرة و50 % من القابلات و50 % من مجموع التجهيزات الصحية، وبها 7 مستوصفات عامة.

وهذا العدد لا يقارن بكم المترددين على هذه المستوصفات ذات الاستيعابية الضعيفة، فقد بلغ عدد السكان لكل مركز ونقطة قرابة 16.000 نسمة في نواكشوط سنة 2004[1] والتي مازالت تشكو من اكتظاظ هياكلها الصحية، نتيجة لاتساع الحاجات المرتبطة بالنمو الديمغرافي السريع للسكان، وذلك بالرغم من كونها تتوفر على أكبر عدد من المستشفيات والعيادات الخاصة بالمقارنة مع بقية مدن البلاد، فنواكشوط يوجد بها المستشفى الوطني الوحيد في البلاد والذي يرجع تاريخ إنشائه إلى الستينات، وأصبحت تصب فيه كل مصحات الداخل نظرا لقدرته الاستيعابية من جهة ومجانية العلاج من جهة أخرى. وتوجد به كذلك بعض التخصصات المهمة في الأمراض الشائعة، وبعض التخصصات في أمراض ظل الموريتانيون يجهلون علاجها بالطرق العلمية حتى وقت قريب، كالأمراض العقلية والعصبية التي أصبح فيها متخصصون اللذين أثبتوا جدارتهم من خلال ما يشفى على أيديهم يوميا من مرضى.

ثالثا: التنظيم المجالي لمدينة نواكشوط

إن تنظيم العلاقات بين الظواهر الطبيعية و البشرية، في مكان ما يتطلب دراسة دقيقة للمجال، والسكان، باعتبارهما العنصران الأساسيان لهذه العلاقة، يؤثر كل منهما في الآخر تأثيرا متبادلا، فالنمو السكاني يحدد إلى درجة كبيرة تطور

---

[1] وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستدامة والفقر 2005، مرجع سابق.

الاحتياجات الاقتصادية، والاجتماعية، كما أن له علاقة مباشرة بالإطار المبني، وسبل توسعه. وهذا لوضع البرامج والمخططات العمرانية المناسبة.

وفي ظل غياب سياسة عمرانية واضحة المعالم للتحكم في أساليب التعمير عرفت مدينة انواكشوط جملة من التحولات السريعة، انعكست مباشرة على تنظيمها وهيكلتها العمرانية بصفة عامة، ومناطقها المركزية على الخصوص. والتي تعاني اليوم من تشبع مفرط بسبب احتكارها لمختلف المؤسسات العمومية . فالمدينة اليوم تنمو وتنتظم اقتصاديا، ومجاليا، وعمرانيا، بصفة عشوائية وبمعزل شبه تام عن نظامها المركزي.

I- النظام العمراني لمدينة انواكشوط

جاءت التوقعات التي رافقت ميلاد العاصمة نواكشوط خاطئة، إذ لم تكن تضع في الاعتبار سوى بضعة آلاف من البشر هم سكان نواكشوط، بعد مضي عقد من الزمن على نشأتها. إلا أن هذا الرقم تضاعف عدة مرات، خلال الفترة الزمنية نفسها وصاحبته بوادر تنذر بقابلية الانفجار السكاني بين حين وآخر.

وقد بذلت السلطات جهودا حثيثة بهدف ضمان حياة أفضل لسكان العاصمة، فوزعت القطع الأرضية، وحاولت إعادة التوازن بين الريف والحضر، عن طريق محاولة تثبيت السكان في مواطنهم الأصلية، إلا أن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن

لقد تضاعفت المساحة الإجمالية التي تشغلها مدينة نواكشوط 33 مرة خلال فترة وجيزة من تاريخ نشأتها بعد 35 سنة فبعد أن كانت مساحتها الإجمالية لا تتجاوز حوالي 240 هكتار في سنة 1960، أصبحت في سنة 1995 تشغل مساحة 7933

هكتار[1]، ويرجع سبب هذا التوسع العمراني إلى نهج الدولة سياسة تقسيم القطع الأرضية على المواطنين والتي قلما تراعي فيها المناهج والطرق العلمية الدقيقة.

لقد نجم عن هذه التقسيمات منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي وحتى اليوم توسعا كبيرا في الأحياء المخططة، والدفع بالأحياء العشوائية إلى أماكن أبعد من أطراف المدينة، وقد شكلت قلة الأراضي السبب المباشر في فتح المنطقة الشرقية من المدينة أمام مسلسل التحضر، وذلك بعد أن كانت تعتبر منطقة احتياطية مخصصة للاستخدامات الزراعية وهو ما يفسر سرعة نموها المجالي.

2- الأحياء العشوائية والمجال بالمدينة:

إن الانفجار الديموغرافي الذي عرفته مدينة نولكشوط والذي تجاوز 12.178 ساكن سنة 1965 إلى 134.704 ساكن سنة 1977 ليصل إلى 393.325 ساكن سنة 1988، حيث أن معدل الزيادة المتوسط بلغ 19.94 % أي أن السكان تضاعفوا في الفترة ما بين 1977- 1988 إذ تضاعفوا 10 مرات ما بين 1965- 1977. قد أدى الى توسع عشوائي ترجمته في السبعينات أحياء القصدير التي كانت تستوعب كل الوافدين والمعانين من أزمة السكن في تلك الحقبة، إلا أن تماطل الدولة في حل مشكل الصفيح بعد 1974 جعل سكانه وغيرهم من الوافدين الجدد والمؤجرين للمساكن يفكرون في طرق بديلة لوضعيتهم السكنية، فكانت "الكزرة" هي الحل الوحيد في ظل غياب سياسة وطنية تأخذ بعين الاعتبار الانفجار الديموغرافي وما قد يترتب عنه من مخاطر نمو عشوائي.

---

[1] محمد بن أعبيد، نظام المركزية و التنظيم الحضري لمدينة انواكشوط، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة هواري بمدين، الجزائر، 2000،ص 127

3- التأثير المجالي لظاهرة الأحياء العشوائية:

لقد وصل تطور انتشار هذا النوع من المساكن بالعاصمة إلى مستويات سرعان ما أصبحت تشكل مخاوف لدى المسئولين الإداريين.

ففي سنة 1982 شكلت هذه المساكن 51 % من مجموع مساكن المدينة، ويسكنها أكثر من نصف سكان المدينة.

وتنتشر هذه المساكن العشوائية بصفة فوضوية، ولا تتبع أية خطة عمرانية معينة، كما أنها عادة ما تتمركز في مساحة ضيقة وحتى الشوارع تبدو غير واضحة، ففي سنة 1980 خصصت إدارة الإسكان 28.5 % من مساحة المدينة للسكن العفوي، مقابل 71.5 % من المساحة المبرمجة للسكن الراقي.

إن سهولة التشييد وقلة التكاليف، جعلت هذا النوع من السكن الأكثر شيوعا، والأسرع من الناحية الديناميكية، فالمساكن هنا عبارة عن بيوت من الصفيح، فهي إما من صفائح الخشب، أو من الزنك. يتم تصميمها محليا، وهو ما جعله بالتالي يحتل حيزا كبيرا من حيث المجال المعاش. حيث بلغت مساحة "الكبة" الواقعة في أحياء مقاطعة الميناء حسب وكالة التنمية الحضرية، 178 هكتارا، تكتظ فيها مساكن من الأكواخ يصل عددها حوالي 7474 كوخا. سنة 2005. وتصل فيها كثافة المسكن الواحد إلى 5-6 أفراد.

ونتيجة لانتشار هذا النوع من المساكن أصبحت المدينة تعيش في تناقض تام، حيث المباني الراقية، والقطع الأرضية السكنية المشرعة تحيط بها أحزمة من المساكن والأحياء العشوائية.

وإذا كان النزوح الريفي سببا رئيسيا في ظهور هذا النمط من السكن، فإن وجود فراغات شاغرة وشاسعة، خاصة على أطراف الحدود الإدارية للمقاطعات يعتبر واحدا من بين أبرز العوامل المشجعة على انتشار هذا النوع من الأحياء العشوائية.

الخاتمة:

لقد شهدت العاصمة انواكشوط منذ نشأتها غداة الاستقلال نموا سكانيا تماشى مع نمو الدولة الموريتانية نفسها، فقد استقطبت كمثيلاتها من العواصم الوظائف السياسية والإدارية للدولة الحديثة واستمر هذا الدور مع استئثار العاصمة بالمؤسسات الصحية والتعليمية وكذلك المؤسسات المالية والتجارية، وتتجمع هذه الوظائف كلها في حيز ضيق حول موضعها الأصلي إلى الجنوب من القصر الرئاسي.

أما الأنشطة الأخرى مثل الصناعة، فتتوزع حسب درجتها في الضواحي.

وبرغم التركز الشديد للتجهيزات الصحية والتعليمية وخاصة مؤسسات التعليم العالي، فإن ظروف الحياة تظل صعبة بالنسبة لـ (44%) من سكان انواكشوط، فلا تتوفر الأحياء غير المخططة التي تطوق المدينة على التجهيزات الأساسية المياه والكهرباء، والصرف الصحي والطرق....الخ.

إن هذه الأحياء التي برزت بصورة استعجالية كحل لمشكل السكن في العاصمة الجديدة عرفت استقرارا كبيرا في مظهرها العام أكثر من أعداد سكانها، فالكثافة فيها أعلى الكثافات في المدينة (أكثر من 40 مسكنا في الهكتار).

وقد أوقفت الدولة توسع "الكبات" دون أن تقضى عليها وعلى العكس من ذلك فإن الأحياء الهامشية الأخرى لا تزال تتنامى.

وكخلاصة لما تقدم تحليله ومعالجته نجد أن مدينة انواكشوط تعرضت ولازالت تتعرض لتغيرات أساسية في نسيجها العمراني وذلك نتيجة لعدة حقائق من أهما :

- واقع النمو السكاني الكبير بالمدينة، والذي ساعدت على رفعة الزيادة الطبيعية، وتدفق المهاجرين الوافدين الباحثين عن حياة أفضل.

- عدم التجانس في توزيع السكان، والمساكن عبر مختلف القطاعات العمرانية، واستهلاك غير عقلاني للمجال بسبب انتشار السكن الفوضوي.
- نقص وعجز كمي، ونوعي في السكن.
- عدم كفاءة وكفاية التجهيزات العمومية الموجودة بها.

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- أبو عيانة فتحي، مشكلات السكان في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،1978.

2- أبو عيانة فتحي، جغرافية السكان، أسس وتطبيقات ، جامعة الإسكندرية 1999.

3- مقيبس بشير، دراسة جغرافية العمران، مدينة وهران، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1982.

الأطروحات:

1- ابن عبيد محمد، نظام المركزية والتنظيم الحضري لمدينة انواكشوط، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنلوجيا،2000.

2- بنت سيدى الأمين لالة، الهجرة الداخلية لمدينة انواكشوط، دراسة حالة عرفات، دبلوم الدراسات العليا، في الجغرافيا، الرباط 2000.

3- سيد عبد الله المحبوبي، الهجرات الداخلية إلى مدينة انواكشوط، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض،1984.

4- موسى محمد الأمين، البنية السكانية في مدينة انواكشوط ،ومشكلاتها ،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة،1989.

5- محمد ناصر محمد بياه، مدينة أنواكشوط دراسة في الجغرافيا الحضرية، رسالة الماجستير، كلية الآداب بجامعة الملك سعود.

6- ولد احمد سيد أحمد، حماية المصايد البحرية من التدهور دراسة حالة موريتانيا بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا جامعة هواري بومدين الجزائر 2007.

7- ولد سيدات زين العابدين، لأنشطة التجارية والتوسع الحضري والتنظيم المجالي لمدينة انواكشوط، مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الجغرافيا ،جامعة هواري بومدين، الجزائر،2000.

8- ولد عالي عبدوتي، التخطيط الإقليمي في موريتانيا دراسة في البعد المكاني للتنمية بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في الجغرافيا جامعة الدول العربية قسم البحوث و الدراسات الجغرافية القاهرة 1997.

9- ولد عبد الله محمد الأمين، الآثار الاجتماعية والثقافية لظاهرة النمو الحضري في مدينة انواكشوط، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع ، القاهرة 1998.

التقارير و الوثائق و المنشورات

1- المكتب الوطني للإحصاء دليل الإحصاء السنوي 1989

2- المكتب الوطني للإحصاء دليل إحصاء السكان و المساكن 1977

3- المكتب الوطني للإحصاء الإحصاء العام للسكان و المساكن 2000

4- وزارة الشؤون الاقتصادية و التنمية التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستدامة و الفقر 2005.

5- صفوح الأخرس علم السكان و قضايا التنمية و التخطيط، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي دمشق 1980 .

6- وكالة التنمية الحضرية المخطط التوجيهي للتنمية الحضرية لمدينة انواكشوط أفق 2010- 2020

7- مختبر الدراسات و البحوث الجغرافية أطلس الهجرات و التسيير الإقليمي، جامعة انواكشوط بالتعاون مع جامعة روان، مختبر دراسات التنمية في الأقاليم الجافة الفرنسي سنة 2000